المدى العدد (1553) السنة السادسة - الأربعاء (8) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

سعيا لتنشيط التبادل التجاري

إقامة ٣ مناطق حرة جديدة في البصرة والموصل والقائم

المدى / وكالات

كشفت وزارة المالية عن نيتها انشاء ٣ مناطق حرة جديدة في العراق .

وذكر مصدر في وزارة المالية في بيان له : «ان المناطق الاقتصادية الحرة في السنوات الأخيرة تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق حتى غدت تحتل إحدى مراتب الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات في العديد من دول العالم لما حققته هذه المناطق من زيادة في الإنتاج والتصدير وتنشيط للحركة والتبادل التجاري وتنمية موارد البلد من النقد الأجنبي وامتصاص البطالة واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا».

وفي هذا السياق توجه العراق نحو إقامة المناطق الحرة ضمن هيئة خاصة بها هي الهيئة العامة للمناطق الحرة، وبموجب ذلك تم إنشاء ثلاث مناطق حرة هي (المنطقة الحرة في خور الزبير (البصرة)، والمنطقة الحرة في نينوى، والمنطقة الحرة في القائم) والجهود قائمة لفتح كثير من المناطق الأخرى.

وقد مارست هذه المناطق عملها منذ عام ٢٠٠٠ تقريبا. وحتى الآن وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها، فإن البلد يسير الآن بخطوات حثيثة وبوتيرة متصاعدة نحو المزيد من التطور والتشغيل والتفعيل لأنشطته المختلفة.

وعن مقومات نجاح هذه المناطق، قال المصدر إن من بين أهم تلك المقومات هو أن العراق يحتل موقعا استراتيجيا وسيطا بين دول العالم، فهو قريب من الأسواق العالمية، ويطل على الخليج العربي من جهة وعلى مشارف أوروبا من جهة أخرى، ما يجعله نقطة وصل جغرافي لخطوط التجارة الدولية التي تربط دول غرب آسيا ودول الخليج العربي وجنوب شرقي آسيا مع أوروبا.

وأضاف أنه يساعد في ذلك وجود الموانئ العراقية والمنافذ الحدودية البرية الكثيرة والمطارات مع ارتباط العراق بشبكة كثيفة من الطرق البرية السريعة وخطوط السكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية. من هذا المنطلق نجد أن مواقع المناطق الحرة العاملة بالعراق حاليا تحتل مكانة متميزة ضمن موقع العراق الاستراتيجي، فالمنطقة الحرة في خور الزبير تطل على الخليج العربي ومجاورة للموانئ وقريبة من ثلاث دول هي السعودية، والكويت، وإيران، والمناطق الحرة في نينوى قريبة من سورية، والأردن، وتركيا ومنها إلى الأسواق الأوروبية، أما المنطقة الحرة في القائم فهي قريبة من الأردن وسورية. ومن المقومات الأخرى أن العراق يحتل ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم، كما أنه يعد أحد مكامن الاستثمارات الصناعية لتوفير الطاقة الرخيصة (النفط والغاز الطبيعي) ومنتجاتها كالبتروكيميائيات والأسمدة والخامات كالفوسفات والحديد والأملاح والمنتجات الزراعية والحيوانية، وهذه تعد مدخلات لكثير من الصناعات، بغض النظر عن المقومات التشريعية والقانونية التي هدفت بمجملها، وأيضا تلك الخاصة بالمناطق الحرة، إلى جذب الاستثمارات إليها من خلال الحوافز والإعفاءات والضمانات الممنوحة للمستثمرين، وذلك بالإضافة إلى سهولة ومرونة عملية التعاقد وانسيابية إجراءات العمل داخل المناطق الحرة. وتهدف كل هذه الخطوات إلى تسهيل الإجراءات أمام المستثمرين مع إيجاد مزايا تنافسية مقارنة بالمناطق الحرة المجاورة بشكل خاص، كما تتوفر في العراق الأيدي العاملة الماهرة من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية والإدارية العراقية والأجنبية، وبأجور منخفضة مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا يجنب المستثمر الأجنبي أعباء جلب العمالة الماهرة من الخارج. كما تعد السوق العراقية من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة، آخذين بنظر الاعتبار ارتفاع الميل للاستهلاك فيه، خاصة بعد ارتفاع القوة الشرائية للفرد العراقي. ومن جانب آخر، فإن المناطق الحرة العراقية قريبة من بعض الأسواق الخارجية، خاصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وإيران وتركيا والأردن وسورية واحتمال الامتداد إلى الأسواق الأخرى في آسيا وأوروبا إضافة إلى إمكانية استغلال تجارة المرور العابر (الترانزيت) إلى أسواق تركيا وسورية والأردن.

ما يميز الاستثمار في المناطق الحرة العراقية هو انخفاض تكلفة الاستثمار للمشروعات سواء التكاليف الاستثمارية أم التشغيلية، والمعلوم أن خفض التكلفة من أهم عوامل تشجيع الاستثمار، ويرجع سبب انخفاض التكلفة إلى الفرق بين سعر صرف العملة المحلية مقابل النقد الأجنبي وهذا يؤدي إلى انخفاض قيمة مستلزمات الإنتاج المحلية من المواد الأولية والخامات والسلع الوسيطة وانخفاض معدل الأجور ورسم الخدمات المقدمة، كما وضعت قوانين وتعليمات المناطق الحرة أسعارا تنافسية للأجور والبدلات المترتبة على الاستثمار ونشاط المشروعات داخل المنطقة الحرة. أما مزايا الاستثمار في المناطق الحرة العراقية فهي كثيرة ومتعددة الجوانب، فهناك حرية اختيار النشاط الذي يمكن للمستثمر الاستثمار فيه، وعدم وجود قيود على جنسية المستثمر أو رأس المال المستثمر، وفرص للاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠ في المائة ولا ضرورة لوجود الشريك المحلي، وحرية اختيار الشكل القانوني للمشروع؛ مشروع فردي . شركة . مشاركة، وحرية تحويل الأرباح والأموال المستثمرة، وحرية الاستيراد وعدم الخضوع لقيود الاستيراد والتصدير. وذلك لمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلد، وحرية استقدام واستخدام العمالة الأجنبية مع تسهيل إجراءات منحهم تأشيرة الدخول والإقامة، وحرية التشغيل لحساب الغير لاستغلال ما يقدمه المشروع من خدمات، وحرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد نسب الأرباح، وعدم تحديد سقف زمني أو قيد على بقاء البضائع داخل المنطقة الحرة، متى ما كانت صالحة للإيداع ويؤدى عنها بدل الخزن. كما منحت الحكومة العراقية كثيرا من الحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها مشروعات المناطق الحرة العراقية مثل أسعار تنافسية للأجور والبدلات، وإعفاء رأس المال والأرباح والإيرادات الناجمة عن الاستثمار من الضرائب والرسوم كافة طيلة عمر المشروع، وإعفاء البضائع المصدرة والمستوردة من الضرائب والرسوم كافة عدا ما يصدر ويستورد من وإلى داخل البلد، وإعفاء مدخولات العاملين الأجانب من ضريبة الدخل.

ويحق للمستثمر التصرف بالمشروع تنازلا أو مشاركة كليا أو جزئيا، ولا يخضع إدخال وإخراج العملات الأجنبية أو التعامل بها داخل المناطق الحرة لأي قيد أو شرط، وإعفاء البضائع المتوجهة إلى المناطق الحرة من المنافذ الحدودية كافة من رسوم الترانزيت مع حرية نقل البضائع ما بين المناطق الحرة وهي معفية من الرسم الجمركي ورسم الترانزيت. وما يلاحظ أخيرا وبحسب المصدر تهافت الدول المجاورة أو شركاتها الكبيرة على الطلب لإقامة مناطق حرة مشتركة مع العراق قرب المنافذ الحدودية، ومن جانب آخر الطلب على إقامة مناطق حرة خاصة بهم داخل الأراضي العراقية وتحت إشراف المناطق الحرة العراقية، وهذا يعني بمجمله أن المناطق الحرة العراقية متى ما استغلت عناصر الجذب التي تمتلكها فهي تعد منافسة للمناطق المجاورة، حيث إن الاستثمارات يمكن أن تتوجه نحو المناطق الحرة العراقية. وأوضح الخبير في البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح أن العراق وعلى الرغم من أنه أصدر قانون المناطق الحرة بعد عام ١٩٩٠، فإنه لم يقم بالتعامل بهذا القانون بسبب الأحداث التي مرت على البلد، وعلى الرغم من أنه تحرر تجاريا بعد عام ٢٠٠٣، فإنه ما زال بحاجة للمناطق الحرة بسبب ضعف المنافذ التجارية مع العالم، فلا توجد هناك مخازن تجارية كبيرة في العراق، وهنا ستخلق مناطق مؤسسية لإنشاء مناطق مخدومة تصادق على مناشئ السلع، وجميع التعاملات التجارية ستختصر، كما يمكن أن تتحول هذه المناطق الحرة إلى مناطق صناعية وتجلب رأسمالاً لغير المقيمين داخل العراق.

ميناء عراقي

من الواقع الاقتصادي

التضخم والأسعار

عباس الغالبي

تقاس مستويات التضخم على اساس اسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك، فيما يقاس التضخم الاساس بالمتغيرات الجارية على اسعار المستهلك باستبعاد اسعار المشتقات النفطية، وبحسب رأي كثير من الخبراء العراقيين والدوليين فضلا عن تقارير لمنظمات عالمية كلها تذهب الى التشكيك بالارقام الحكومية لمستويات التضخم فيما تؤكد الجهات المسؤولة عن انجاز واصدار هذه التقارير الرسمية عن مستويات التضخم انها دقيقة وتراعي المعايير الدولية المهنية المعتمدة في مثل هذه التقارير، ونحن لسنا بصدد مناقشة مدى دقة التقارير الحكومية في هذا الصدد بقدر ماتعنينا اشكالية الارتفاع المستمر في الاسعار لغالبية السلع والبضائع الداخلة في سلة المستهلك وثبات البعض منها على سعرمعين ، وتأثير ذلك على قياس التضخم الذي شكل ظاهرة في الاقتصاد العراقي قبل اربعة اعوام من الان حيث عملت السياسة النقدية المتشددة من خلال استخدام ادواتها في اسعار الفائدة وسعر صرف الدينار تجاه العملات الاجنبية على لجم جماح التضخم في ظل المشهد الفوضوي للاسعار ليس لخدمات المستهلك فحسب، بل حتى السلع والبضائع الاخرى خارج هذه التوجهات وهي ثنائية غير متوافقة تشكل اختلالا واضحا في قياس مستويات التضخم بغض النظر عن الدقة المتبعة للادوات المستخدمة في طريقة القياس.

ومن اللافت للنظر ان التضخم هو العائق الابرز قبل اربعة اعوام امام السياستين النقدية والمالية، الا ان تراجع مستوياته حاليا يمكن ان يؤثر على الاسعار بالقدرة والقيمة ذاتها التي تحدثها التراجعات المستمرة لمستويات التضخم في حركة الاقتصاد، الا ان بقاء المشهد بهذه الصورة يثير تساؤلات امام تقارير المؤسسات ذات العلاقة والتي تؤشر الانخفاض المستمر ما يستدعي الامر ان يحظى بدراسة متأنية لحركة الاسعار والعوامل المؤثرة عليها لاسيما بعد اتجاه الدولة لتفعيل وتنشيط عملية التبادل التجاري عن طريق انشاء المناطق الحرة في مناطق عدة ولنا ان ننظر في الوقت ذاته الى الظواهر السلبية الاخرى الملازمة لظاهرة التضخم وهي البطالة وانحسار دور القطاعات الانتاجية وهي ظواهر مؤثرة في التضخم ومرتبطة بمساراته.

ومن هنا لايمكن لاية سياسة نقدية او اقتصادية كلية ان تعالج كظاهرة بمفردها مالم توضع خطة متكاملة لمعالجة جميع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ذلك ان ظاهرة التضخم يعد نتيجة لاختلالات وظواهر تسبق التضخم في الوقوع والتأثير لذا يجب ان يوضع في الحسبان ان التضخم كنتيجة لاتزول الا بزوال جملة من الظواهر التي تسبقها التي يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند واضعي ومخططي السياسة الاقتصادية الكلية في العراق.

abbas.abbas80@yahoo.com

السوق المالية تعزو تدني اسعار الاسهم الى أنحسار أداء الشركات

بغداد / وكالات

عزا سوق العراق للاوراق المالية تدني اسعار الاسهم المتداولة خلال العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ الى انحسار اداء معظم الشركات وغياب خطط الاستثمار .

وقال المدير التنفيذي للسوق طه احمد عبد السلام لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان هذا الانحسار اثر على عمل السوق في تلك الفترة واسبابه تتعلق بنوع ومستوى العمالة والادارة وساعات العمل وكلف الانتاج والتقصير في احيان عديدة بالاضافة الى المخاطر الامنية .

واردف لكن هذا لا يعفي الشركات من اهمية تطوير وسائل انتاجها من خلال خطط العمل والمشاركة والاقتراض وغيرها لاستعادة مكانتها في السوق المحلية وتحقيق فائض ينعكس بشكل مقسوم ارباح موزع وبالتالي ارتفاع اسعار اسهمها في السوق والأ فلا يتوقع ان تتعدل اسعار اسهمها وهي تعاني خسائر مالية او ضعف الاداء.

وكشف عبد السلام عن ادراج شركات مساهمة جديدة بعد توفر شروط الادراج فيها حسب متطلبات قانون الاسواق المالية وتطبيق اجراءات الادراج الجديدة المقدمة من هيئة الأوراق المالية، منوها الى متابعة الشركات التي تم ايقاف تداولها لعدم التزامها بمعايير الافصاح بالتنسيق مع هيئة الاوراق المالية .

وبين عبد السلام البدء بدراسة قواعد ادراج الشركات غير العراقية خصوصا تلك التي ستباشر بمشروعاتها في العراق من خلال شركاتها العالمية القابضة .

يذكر ان سوق العراق للاوراق المالية باشر بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي للحصول على موافقة ايداع السندات الحكومية وشبه الحكومية عند اصدارها في مركز الايداع وتداولها في السوق .

تأهيل الملاكات الفنية في النقل البحري

بغداد / المدى

اقامت الشركة عدداً من الدورات في مجال استخدام الانترنت ودورات الكلف التشغيلية داخل الشركة حيث بلغ عدد المشاركين في هذه الدورات (٣٧) مشاركا. وذكر بيان لوزارة النقل ان الدورات التي اقيمت خارج الشركة بلغت تسع دورات تضمنت تنمية المهارات والتعاقدات والاساليب الفنية لاعداد المناقصات والعقود وصيانة اجهزة التبريد والتكييف مع طريقة حساباتها التصميمية ومكافحة الفساد الاداري وخطابات الضمان وآلية أعداد العقود والاستثمار. واشار البيان الى ان عدد المشاركين في هذه الدورات بلغ (١٣) مشاركا في عدد من مؤسسات الدولة كالبنك المركزي العراقي والمركز الوطني للاستشارات والتطوير الاداري والهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية وجامعة بغداد والجامعة التكنولوجية والموانئ العراقية.

شركات نفطية صينية ستشارك في المنافسة على جولة التراخيص الثانية

انابيب نفط

بكين / وكالات

ذكرت وسائل الاعلام الصينية الرسمية ان ثالث اكبر الشركات النفطية الصينية قد تشارك في المنافسة في جولة التراخيص الثانية من اجل الحصول على موطىء قدم في العراق الغني بالنفط.

وقالت صحيفة "تشاينا ديلي" أن اكبر منتجي النفط في البلاد: شركة النفط الوطنية الصينية +سي بي ان سي+ و"سينوبيك" التي تملك اكبر مصافي اسيا والمؤسسة الصينية الوطنية للنفط "تشاينا ناشيونال اوفشور اويل كورب" جميع هذه الشركات شاركت الاسبوع الماضي في جولة التراخيص الاولى.

واوضحت الصحيفة بأن "شركة النفط الوطنية الصينية وحدها بالتعاون مع شركة +بريتش بتروليوم+ البريطانية العملاقة للطاقة، حصلت على عقد خدمة لتطوير حقل نفط الرميلة وهو أيضا الوحيد الذي منح خلال جولة التراخيص.

وتعهد الائتلاف البريطاني-الصيني في عطائه زيادة انتاج هذا الحقل الذي ينتج حاليا نحو مليون برميل يوميا، ليصل الى ٨٥٠،٢ مليون برميل في اليوم، وقبل ببدل دولارين لقاء كل برميل اضافي يستخرجونه.

وتبلغ القدرة الانتاجية لحقل الرميلة العملاق الواقع في محافظة البصرة جنوب العراق ٧،١٧ مليون برميل يوميا، ويعد اكبر حقول النفط في العراق.

وبحسب الصحيفة فأن شركة النفط الوطنية الصينية وشركة المصافي الصينية "سينوك" قد تشاركان مجددا في جولة التراخيص الثانية المقررة نهاية العام الحالي. ونقلت الصحيفة عن مصدر نفطي فضل عدم الكشف عن اسمه ان "هاتين الشركتين لا تستطيعان ان تتجاهلا الاحتياطيات النفطية والغازية الهائلة للعراق".

ومن جهته، اكد فو تشنغ يو رئيس مؤسسة النفط الصينية الوطنية ان الشركة قد تشارك في الجولة الثانية من العطاءات.

واوضح المصدر ان "شركات النفط المحلية لا يمكنها ان تضيع هذه الفرصة التي ليس لها مثيل".

واضاف ان "الشركات يمكن ان توحد قواها مع الشركات الاجنبية لحضور الجولة الثانية من التراخيص للحد من المخاطر".

وتنشط الصين من اجل الحصول على نصيب في سوق النفط في العراق الذي يملك ثالث احتياطي نفطي مؤكد في العالم يبلغ حجمه ١١١ مليار برميل، بعد السعودية وايران.

ووقعت شركة النفط الوطنية الصينية العام الماضي عقدا قيمته ثلاثة مليارات دولار لتطوير حقل الاحدب النفطي الواقع على مسافة ١٨٠ كلم جنوب شرق بغداد ، لتكون بذلك اول شركة نفطية اجنبية تعمل في الحقول النفطية العراقية خارج اقليم كردستان منذ عام ٢٠٠٣.

وتقوم عقود الخدمة التي تقدمت بها بغداد على أساس قبول شركات الحصول على اموال عن كل برميل يتم استخراجه وليس بتقاسم الارباح التي تنجم عن استغلال الموارد.

استثمار كربلاء تكمل مسودة لاستحداث نظام الاسكرو

بغداد / المدى

أكملت هيئة استثمار كربلاء إعداد مسودة لاستحداث نظام الاسكرو حساب الثقة الخاص بحماية حقوق المشتري في مجال المشاريع الاستثمارية اليوم من قبل لجنة خاصة شكلتها الهيئة .

وقال مدير أعلام هيئة الاستثمار رائد عصام العسلي "نظام حساب الثقة مطبق في معظم الدول المتقدمة يهدف الى تنظيم عملية تسليم واستلام الأموال الخاصة بالمشاريع الاستثمارية بين المواطن والشركة المستثمرة بضمان مصرف معتمد يحافظ على الأموال الى حين تطبيق شروط العقد من حيث تسليم البناء اونقل ملكيته للمشتري ".

وأضاف " ان مسودة النظام الذي اعدته الهيئة حدد بموجبه طريقة تسليم المبالغ المالية المترتبة على شراء وحدة سكنية او تجارية من المستثمر او شركة العقار الممولة الى طرف ثالث يقوم بالحفاظ عليها وهو المصرف"، وتضمن النظام آلية فتح الحساب المصرفي الخاص بالمشروع والتي اشترطت "تسجيل الشركة المستثمرة وفتح حساب مستقل لكل مشروع تنجزه الشركة داخل العراق "، وبين العسلي " ان هذا النظام منع التصرف بأموال المواطنين المودعة في المصرف إلا عبر آلية تحددها هيئة الاستثمار في المحافظة لضمان الحفاظ على أموالهم " ، واشترط النظام ان يكون المشروع قد" حصل على اجازة استثمار ويستوجب فتح حساب ثقة في المصارف فضلا عن تقديم دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع ما يتعلق منها نفقات وإيرادات مصادقاً عليها من قبل مدقق الحسابات في الهيئة".

واكد مدير إعلام الهيئة " ان المسودة رفعت الى الهيئة الوطنية للإستثمار لغرض النظر بها ودراستها وتحويلها الى نظام يعمم على بقية الهيئات في المحافظات " .

الموارد المائية تضع حلولا لمشكلة اسس سد الموصل

بغداد / المدى

تسلمت وزارة الموارد المائية العروض النهائية من عدد من الشركات العالمية المتخصصة بتنفيذ وتصميم السدود والتي تقدمت بعروضها الفنية والتجارية الخاصة بالحل الدائمي لمشكلة اسس سد الموصل .

وذكر بيان للوزارة تسلمت (المدى) نسخة منه ان هذه الاسس تتمثل بانشاء جدار كونكريتي لقطع الرشح اسفل اسس السد حيث شكلت الوزارة لجنة فنية لدراسة وتحليل العروض من الناحية الفنية والمالية والقانونية واشار البيان الى ان هناك لجنة من المؤمل ان تنهي اعمالها خلال الفترة القليلة المقبلة للمباشرة بتنفيذ المعالجات الجذرية الخاصة بالحل الدائمي لمشكلة الاسس في سد الموصل الذي يعد من اهم المشاريع الاستراتيجية في العراق يستخدم لاغراض مختلفة اهمها خزن المياه وتوليد الطاقة الكهربائية وتنمية الثروة السمكية وتنشيط السياحة في المنطقة كما ان الوزارة تسعى من خلال المعالجة الدائمية الى الاستفادة من عمل السد بطاقته القصوى خاصة فيما يتعلق بالخزن وتوليد الطاقة الكهربائية.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٧ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٥٥,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٥٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	٧٥٠ ديناراً	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كرز مستورد	٣٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٧٥٠ ديناراً
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٢٥٠ دينار
تفاح اصفر مستورد	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٢٥٠ دينار
تفاح ابيض عراقي	١٢٥٠ دينار	طماطم عراقي	٢٥٠ ديناراً
تفاح احمر عراقي	٧٥٠ ديناراً	شجر عراقي	٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٥٠٠ دينار
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
كوجة حمراء عراقي	١٠٠٠ دينار	باقلاء عراقي	٧٥٠ ديناراً
كوجة صفراء عراقي	١٠٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٥٠٠ دينار
آلو عراقي	١٢٥٠ ديناراً	فلفل عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	مشمش	٢٠٠٠ دينار
موز مستورد	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	٧٥٠ ديناراً